وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٥ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٥/١٠/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١٢/١٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢١٤٣٠٨,١٨ ج (فقط مائتان وأربعة عشر ألفًا وثلاثمائة وثمانية جنيهات وثمانية عشر قرشًا لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ١٤٨٢٤٥,٢١ ج (فقط مائة وثمانية وأربعون ألفًا ومائتان وخمسة وأربعون جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٦٠٦٢,٩٧ ج (فقط ستة وستون ألفًا واثنان وستون جنيهًا وسبعة وتسعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٨٣٥٠٨٨,٥٨ ج (فقط ثمانمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وثمانية وثمانون جنيهًا وثمانية وخمسون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١٢/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن